قدم التقرير نصف المرحلي للخطة الخمسية الثانية ورؤية الحكومة لاستكمال برنامج الإصلاحات الى الإجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى

باجمال: الخطة الخمسية حققت نجاحات ملموسة في مجال البناء المؤسسي والإصلاح الإداري وتعزيز فاعلية السلطة المحلية

نواجه اختلالات وتحديات هيكلية تتطلب معالجات متوسطة وبعيدة المدى

■.. صنعاء/سبأ..

قدم الأخ عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء أمس إلى الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى التقرير نصف المرحلي للخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠١-٢٠٠٥م تضمن أداء الحكومة خلال السنوات الثلاث الماضية من الخطة ٢٠٠١-٢٠٠٢-٢٠٠٣م وفيما يلي نصه :

الاخ رئيس مجلس النواب الأخ رئيس مجلس الشورى الأخوة أعضاء مجلسي النواب والشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اتشرف اليوم بالوقوف مع أعضاء الحكومة امام الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى لاضع امامكم التقرير نصف المرحلي للخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠١-٢٠٠٥م والذي يغطي الثلاث السنوات المنقضية من الخطة ٢٠٠١-٢٠٠٢-٢٠٠٣م وذلك تنفيذا لاستحقاق دستوري ووضعكم كنواب للشعب أمام كافة الأوضاع الاقتصادية والمالية والادارية الراهنة للدولة.

لقد وقفت هنا وعلى منبر مجلس النواب ومعي زملائي أعضاء الحكومة قبل عام تقريبا لتقديم البرنامج العام للحكومة الذي نلنا به ثقة مجلس النواب الموقر.

بعد ان تشرفنا بالثقة الغالية التي اولانا اياها فخامة الأخ رئيس الجمهورية حفظه الله بتولي مهام قيادة السلطة التنفيذية للدولة.

وذلك عقب الانتخابات البرلمانية العامة التي سطر فيها الشعب اليمني العظيم الموقف الرائع للممارسة الديمقراطية الحقيقية والحية ورغبته الملحة في الخيار الهادف إلى البناء المؤسسي والتحديث والتطوير.

ولعله من المناسب في هذا المقام ان نشير إلى ما اشتمل عليه البرنامج العام للحكومة من مضامين واتجاهات داعمة للعمل التخطيطي والتنموي وعلى الأخص ما يتعلق بتاكيد البرنامج على استمرارية العمل بمنهج التقييم السنوي لأداء الخطة.

هذا ما دابت الحكومة على فعله خلال الثلاث السنوات الماضية ايمانا منها بان المراجعة والتقييم الدوري للخطط والاستراتيجيات المعتمدة.

والمقرة مثل الخطة الخمسية الثانية واستراتيجية التخفيف من الفقر يمثل محطات أساسية تستطيع الحكومة من خلالها ليس فقط مراجعة ومتابعة مستوى التنفيذ والأداء.

بل إعادة النظر المستمر في الطرق والأساليب المتبعة لإدارة وتوجيه السياسات الاقتصادية الانمائية في ظل المتغيرات والمستجدات التي تحتمها ظروفنا المحلية والاقليمية والدولية على السواء.

الرئيس/الأخوة الأعضاء/لقد وقفنا امام هذا الاجتماع المشترك في ٧ اكتوبر ٢٠٠١ لنقدم إلى مجلسيكم الموقرين مشروع الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ٢٠٠١-٢٠٠٥ والذي جسد التزام الحكومة وتصميمها بالعمل وفق منهج العصر على تطوير ونماء حياة الإنسان اليمني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي عبر التنمية الشاملة والمستديمة و فعلا انها خطة وانها خطوة.

فهي خطة بما احتوته من غايات وأهداف وفيما اقترحته من سياسات ووضعته من مؤشرات او ما استندت إليه من قياسات وتنبؤات وتقديرات رقمية لمجمل التفاعلات والأنشطة على مستوى الاقتصاد الكلي والقطاعي بجوانبه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى مستوى التنمية المحلية في عموم المحافظات والمديريات.

وهي خطوة تمثل الحلقة الأولى في سلسلة من الخطط القادمة للوصول إلى الغاية المنشودة في الرؤية الاستراتيجية لليمن ٢٠٢٥م ومثلت قفزة نوعية في منهجية وأساليب العمل التنموي لمؤسسات الدولة المختلفة. من خلال استيعابها لكافة الاستراتيجيات والخطط القطاعية وبرامج الاصلاحات المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية والتجارية وتحديث الخدمة المدنية وتعزيز اللامركزية والسلطة المحلية.

وتم بناء الخطة وإعدادها على أساس المنهج التاشيري بالتركيز على السياسات والاجراءات والأدوات وترك عملية برمجة المشاريع التنموية للبرنامج الاستثماري السنوي.

وبذلك فإن الخطة مثلت وثيقة ديناميكية متجددة ومستجيبة للمتغيرات والمستجدات التي هي سمة عصرنا الحاضر. فخلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣م تم استيعاب العديد من المتغيرات في إطار تنفيذها ومنها :

أ- تعزيز ودعم المشاركة الشعبية وتفويض الصلاحيات لمجالس وأجهزة السلطة المحلية لتلعب دورا بارزا ورائدا في عملية البناء والتنمية على المستوى المحلي.

حيث تم اصدار قانون السلطة المحلية رقم ٤ لعام ٢٠٠٠ واجراء اول انتخابات لمجالس السلطة المحلية على مستوى محافظات ومديريات الجمهورية في فبراير عام ٢٠٠١ وابتداء من عام ٢٠٠٢ تم اعداد الموازنة العامة للدولة اعتمادا على الخطط والبرامج الاستثمارية السنوية للموازنة المحلية بهدف إعطاء قدر اكبر من الصلاحيات للسلطة المحلية في تحصيل الموارد وادارتها وتخصيصها لبرامج التنمية المحلية وأصبح هذا مبادرة والية رئيسية تتبناها الحكومة وتعمل على إنجاحها في التخفيف من الفقر وتحقيق التنمية الإنسانية المستديمة .

ب- مثلت الخطة الخمسية الثانية الإطار الشامل والمتكامل لاستراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠٠٣-٢٠٠٥ والتي تعتبر برنامجا مشتركا للتعاون والتنسيق مع المانحين ووسيلة مناسبة لتحقيق أهداف التنمية الألفية بحلول عام ٢٠١٥م التي التزم بها المجتمع الدولي .

الاخ الرئيس
الأخوة الأعضاء

لقد استمعتم إلى أهم استنتاجات التقييم لمستوى تنفيذ الخطة الخمسية الثانية خلال الثلاث السنوات الماضية والدروس المستفادة والمستخلصة من التنفيذ والتي لابد من الوقوف عليها وبذل الجهد وتعزيز الارادة لمعالجة أوجه النقص والإختلال في أداء المؤسسات التنفيذية او في وتيرة عمل دولاب الجهاز الاقتصادي بجوانبه المختلفة.

فقد أوضحت نتائج التقرير الذي بين ايديكم أهم التطورات في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣م وفقا للمحاور والمرتكزات الاستراتيجية للخطة والمتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنويع هيكل الاقتصاد وتطوير طاقات الانتاج.

تنمية قدرات وطاقات الإنسان اليمني في إطار من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

تعزيز اللامركزية ودعم السلطة المحلية في تنفيذ المهام التنموية المناطه بها في جميع المحافظات والمديريات على امتداد ساحة الوطن العزيز .

الأخ الرئيس الأخوة الأعضاء / في ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها بلادنا منذ البدء بتنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي عام ١٩٩٠م وتنفيذ الخطة الخمسية الأولى ٩٦-٢٠٠٠م والخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١-٢٠٠٥ يمكن القول ان إنجازات هامة قد تحققت في مجال الاصلاحات المالية والنقدية والتجارية وفي اعادة هيكلة الاقتصاد بما يعطي مجالا أوسع للقطاع الخاص ليلعب دوره الريادي في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي كما تم تحقيق تقدم ملموس في مجال البناء المؤسسي والاصلاح الاداري وتعزيز دور السلطات القضائية وتحقيق الأمن والاستقرار وقد توج ذلك بتعميق المشاركة الشعبية وتعزيز اللامركزية والسلطة المحلية في إدارة شؤون المجتمعات المحلية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والإسهام في تنمية الموارد المتاحة وتخصيصها للمشروعات الانمائية وفقا للاولويات التنموية .

ورغم تلك التطورات الا ان واقع التنمية ما يزال يواجه تحديات عديدة فمنها ما يعتبر هيكليا ويحتاج إلى معالجة بعيدة المدى وهذا يشمل ارتفاع معدل النمو السكاني٣,٥ في المائة سنويا يصاحبه تركيبة عمرية فتية حوالي ٥١ في المائة من السكان أقل من ١٥ سنة .

وتوزيع غير متوازن بين الريف والحضر حوالي ٧٣ في المائة من السكان يعيشون في المناطق الريفية والمتباعدة الأطراف شحة الموارد المائية وخاصة في منطقة المرتفعات الوسطى والهضبة الصحراوية متوسط نصيب الفرد من استهلاك المياة لا يزيد عن ١٣٧ متراً مكعباً سنويا / تزايد نمو عرض قوة العمل / مخرجات التعليم والفئات العمرية أكبر من ١٥ سنة غير الماهرة.

ومنها ما يمثل اختلالات تتطلب معالجات متوسطة وقصيرة المدى وتتمثل في ضعف النمو الاقتصادي وفي توليد فرص عمل جديدة / تدني حجم الاستثمارات الوطنية والاجنبية وتراجع فرص العمل المتاحة لدى القطاع العام والقطاع الخاص / ضعف البنية التحتية وخاصة في مجال الطاقة والطرق / تباين توفير خدمات التعليم والصحة بين الذكور والاناث وبين الريف والحضر / الضعف في تعبئة الموارد من مؤسسات التمويل الدولية والاقليمية والدول الصديقة والشقيقة مما يهدد فرص استدامة التنمية في بلادنا.

الأخ الرئيس
الأخوة الأعضاء

لقد اعدت الحكومة خلال السنوات الماضية العديد من الاستراتيجيات والخطط والبرامج وتحددت فيها اولويات التنمية في وطننا وتركزت في عدد من المحاور تتمثل بـ :

- تحسين وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل للسكان لرفع مستويات دخلهم ومعيشتهم فنسبة السكان الذين يقل دخلهم عن ٢ دولار في اليوم تبلغ ٤٧ في المائة.

- تحديد المجالات التي يجب توجيه الموارد للاستثمار فيها وتوفيرها للسكان وياتي في مقدمتها

- توفير فرص التعليم العام لجميع ابنائنا وبناتنا وخاصة الفتيات في الريف اليمني فمعدل الالتحاق الصافي للأطفال في الفئة العمرية ٦-١٤ سنة لا يتجاوز ٦٠ في المائة اي ان هناك اكثر من مليوني طفل خارج نظام التعليم وقد يكونون امين مستقبلا.

- تحسين مستوى الصحة العامة للامهات والأطفال ومكافحة الأمراض المعدية في جميع مناطق الجمهورية فمعدل التغطية الصحية للسكان لا يتجاوز ٥٠ في المائة ونسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية تصل إلى ٤٦ في المائة وكما ان معدل وفيات الأطفال يبلغ ٩٧ لكل ١٠٠٠ مولود .

- ضمان مياة مامونة وصالحة للشرب فنسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مامونة للشرب تصل الى ٦٤ في المائة.

توفير خدمات البنية التحتية في عموم أرجاء الوطن وخاصة الريف بهدف كسر العزلة التي يعيشها معظم السكان وتسهيل توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وربط المناطق النائية بالأسواق الحضرية حيث يوجد اكثر من ١١٣الف تجمع سكاني وتغطية الكهرباء في الريف لاتتجاوز ٣٠ في المائة ومن يحصلون على مياه مامونة للشرب حوالى ٢٠ في المائة وتشكل الطرق الاسفلتية حوالى ٩في المائة من اجمالى الطرق ولا تتعدى كثافتها ١١ كم لكل الف كم مربع لذلك فان اتجاهات العمل لتحقيق تلك الاولويات التنموية تتطلب/ تعزيز مناخ الاستثمار ورفع وتيرة الاصلاحات الاقتصادية والمالية والادارية.

- تعميق وزيادة الوعي بالقضية السكانية على مستوى كل الفعاليات والشرائح والقطاعات واعداد برامج تنفيذية يحدد فيها أدوار ومسؤوليات ومهام كل الأطراف.

- تهيئة المناطق ذات الامكانيات المائية الأكثر وبالذات المناطق الساحلية لتصبح جاذبة ومستدامة.

- الاستغلال المحلي للغاز وتعظيم الاستفادة من منافعه سواء في تهيئة مناطق السواحل بمشاريع تحلية المياه او في زيادة الانتاج من الطاقة وتوسيع الصناعات ذات الصلة.

استشراف المستقبل

التقرير يقدم رؤية ديناميكية تستجيب لمتغيرات ومستجدات العصر

في مجال الإصلاحات الإدارية وتحديث الخدمة المدنية :

أعتماد استراتيجية الأجور والمرتبات وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للجمهور

تعزيز مستوى الشفافية والمساءلة والحد من ظواهر الفساد في مؤسسات القطاع العام

في مجال الإصلاحات المالية :

زيادة مخصصات الانفاق العام على المشروعات الاجتماعية وتوسيع مشاريع البنية التحتية

في مجال الموارد الذاتية

تحسين فاعلية الاجهزة الإيرادية وتعديل قانون ضريبة المبيعات والاستثمار

الغاء وتقنين بعض الإعفاءات الجمركية لتشجيع القطاعات الاقتصادية المختلفة

الحد من التلاعب والفساد وسوء استغلال الاعفاءات الجمركية للمنافع الفردية

الاخ الرئيس
الأخوة الأعضاء

ان نتائج التقييم والمراجعة لسير أداء الاقتصاد الوطني ولمستوى تنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع والتي استهدفتها الخطة الخمسية الثانية يحتم علينا جميعا ان نكون عند مستوى الحدث والتعاون جميعا لمعالجة الاختلالات والتشوهات العالقة في جسم الجهاز الاقتصادي والمالي والاداري وهذا يتطلب اتخاذ اجراءات ملموسة وجادة في عدد من المجالات وفي الأمد القصير او المتوسط.

وهذه الاجراءات تمثل التزامات على الحكومة نص عليها البرنامج العام للحكومة التي نالت بموجبه ثقة مجلس النواب الموقر كما تشتمل على التزامات تم الاتفاق عليها في وثائق التعاون والتنسيق بين الحكومة والجهات المانحة.

ومن تلك الاجراءات ما قد تم الاعداد لها وتقديم المقترحات حولها وبعضها تحتاج الى اتخاذ قرارات حكومية بشانها الا انها مرتبطة بتعاون مجلس النواب الموقر لتعزيز توجهات الحكومة للإسراع في تنفيذها وهي كما يلي :-

اولا : الاصلاحات الادارية وتحديث الخدمة المدنية

فرغم الجهود المبذولة لتحديث نظام الخدمة المدنية فان الجميع يقر بأن هناك بعض جوانب الخلل والذي تسعى الحكومة الى اتخاذ معالجات آنية بشانها ومنها

- ضرورة تحسين نوعية الخدمات والتي تقدمها المؤسسات الحكومية للمواطنين.

- تعزيز مستوى الشفافية والمساءلة في مؤسسات القطاع العام والحد من ظواهر الفساد فيها.

- اعتماد استراتيجية الأجور والمرتبات والتي تم مناقشتها في مجلس الوزراء ويعتمد تنفيذها على ترشيد وإصلاح اوجه وبنود الانفاق العام في الموازنة العامة للدولة.

- تفعيل دور صندوق الخدمة المدنية لمعالجة العمالة الفائضة.

- الاسراع في تنظيف كشوفات المرتبات من الوظائف الوهمية والمزدوجة من خلال إصدار البطاقة الوظيفية بالبصمة والصورة.

- تنفيذ اعادة الهيكلة للجهاز الحكومي انطلاقا من السياسة العامة للإصلاح الاداري .

- تعزيز الاصلاح القضائي لتحسين مستوى أداء المحاكم التجارية والابتدائية والجزائية وتعزيزقدرات الضبط القضائي والأجهزة الأمنية المعنية بتنفيذ أحكام القضاء ولتسهيل حل المنازعات دون تعقيد او تطويل.

ثانيا : الاصلاحات المالية

وضع اليات فاعلة لترشيد الانفاق العام الجاري في جميع البنود والأبواب وبما يؤدي الى توفير الموارد اللازمة لتمويل جزء من المشاريع الانمائية ذات الاولوية الملحة في المناطق المحرومة والنائية في عدد من المحافظات وهذا يتطلب الآتي :

زيادة مخصصات الانفاق العام على المشروعات الاجتماعية والتي ينفذها كل من الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة .

- زيادة مخصصات الانفاق العام لبناء وتوسيع مشاريع البنية التحتية عبر مشروع الطرق الريفية ومشروع صيانة الطرق ومشروعات توليد شبكة الربط الكهربائي لتغطية العديد من المديريات في مختلف محافظات الجمهورية ومشروعات المياه والصرف الصحي لأكثر من ١٤ مدينة رئيسية وثانوية.

- زيادة الانفاق على مشروعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والمرافق الادارية للسلطة المحلية.

- معالجة مشكلة الحجم المتزايد لدعم بعض السلع ومنها المشتقات النفطية والذي يمثل احد مظاهرالاختلال ويؤثر في مستوى ادارة الاقتصاد وادارة الموازنة العامة للدولة وفي تنفيذ السياسات العامة المساعدة في استدامة البيئة فالحكومة حاليا تقوم باستيراد اكثر من ٧٠ في المائة من احتياجات بلادنا من مادة الديزل وتتكلف الحكومة في استيراد هذه المادة وتسويقها وايصالها الى المستهلك اكثرمن ٦٠ريالاً للتر الواحد بينما يتم بيعها للمستهلك بسعر رمزي يبلغ ١٧ريالاً.

وهذا يعني ان المالية العامة للدولة ستتكبد ما يزيد عن ١٥٠مليار ريال سنويا لدعم مادة الديزل فقط . ان هذا النوع من الانفاق له اثار سلبية من جوانب عديدة

اولا : الاختلالات في الموازين الكلية للاقتصاد بسبب ضياع الموارد دون المساهمة في تكوين راس المال وزيادة حجم الاستثمارات الكلية .

ثانيا : ادى الدعم المسرف للحكومة لهذه المادة لنمو الاستهلاك لمادة الديزل بواقع ١٣١ في المائة خلال الاربع سنوات الماضية بينما لم يرتفع الاستهلاك لمادة البنزين الا بواقع ١٨ في المائة .

ثالثا : تدل هذه الارقام بالتاكيد على ان هناك عمليات تهريب نشطة تعيد تصدير ما نستورده من ديزل الى البلدان المجاورة لتحقيق منافع ربحية كبيرة.

ويكفي ان نستدل هنا بما جرى عندما كانت بلادنا تدعم مادتي القمح والدقيق لقد وصل حجم الاستيراد لهاتين المادتين في عام ١٩٩٧م و ١٩٩٨م الى حوالى مليون وثمانمائة وخمسين الف طن وبعد الغاء الدعم ومباشرة في السنة التالية انخفض الاستيراد الى تسعمائة وخمسين الف طن ووصل اجمالى ما تم استيراده العام الماضي ٢٠٠٣م حوالى مليون ومائتين وخمسين الف طن .. وهو اعلى حجم استيراد خلال السنوات الخمس الماضية.

ومن هنا فإن إعادة ترشيد الجزء الاكبر من هذه النفقة الكبيرة التي نوجهها لدعم مادة الديزل المستوردة سيتم اعادة تخصيص إنفاقها لتنفيذ مجموعة الإصلاحات المشار اليها أعلاه وبحيث يتم تطبيق سعر مقارب للسعر العالمي لمادة الديزل شاملا لتكاليف النقل والتبخر وغيرها من النفقات .. وهذا يعني ان الحكومة ستظل تدعم جزئيا بعض هذه المادة .

ثالثا : تنمية الموارد الذاتية وتواجه الموازنة العامة للدولة اشكالية الكفاءة في تعبئة الموارد حيث تشكل الايرادات غير الضريبية المصدر الرئيس للايرادات العامة بينما الايرادات الضريبية تشكل سوي ١٠٨ في المائة من الناتج المحلي.

ان ذلك يؤكد على ضرورة تحسين تعبئة الموارد والايرادات العامة وتقليل الاعتماد على الايرادات غير الضريبية وهذا الامر يتطلب اتخاذ عدد من الاجراءات منها

- تحسين فاعلية الاجهزة الايرادية وخاصة مصلحة الضرائب وسيلمس المجلس الموقر نتائج هذه الاجراءات من خلال التطبيق.

- تعديل قانون ضريبة المبيعات لقد أصبح من الضروري ان تتحمل الحكومة ومجلس النواب مسئولياتهما امام شعبنا في بناء قاعدة موارد ذاتية ثابتة ومتناميةولقد كانت التعديلات التي اجريت في مجلس النواب على المشروع الذي قدمته الحكومة لهذا القانون مخلة في الوعاء وفي الاغراض والأهداف التي وضعت من اجله .. ونتقدم اليوم باعادة المشروع ضمن مجموعة الاجراءات الاقتصادية التي سيتم اتخاذها في جوانب الانفاق العام وتحسين الموارد .. ومرفق مع هذا مشروع تعديل قانون المبيعات.

- تعديل قانون الاستثمار ان تحقيق الاستقرار القانوني مشجع على تحفيزالاستثمار .. ولكن المجلس الموقر واثناء التعديلات التي اجراها على مشروع القانون قد أدخل مواد تؤدي الى افقار الخزينة العامة للدولة من مصادر دخل ضرورية للانفاق على خدمات التعليم والصحة وغيرها من مصادر الانفاق العام وبالتالي فاننا نعود الى المجلس بطلب التعديل لبعض مواد القانون وتطوير بعضها الاخر بما يكفل تحفيز النشاط الاقتصادي في المجالات ذات الكثافة العمالية والقيم الاقتصادية المضافة العالية ومرفق مع هذا مشروع تعديل قانون الاستثمار.

- ضرورة إلغاء وتقنين بعض الإعفاءات الجمركية فهناك سوء استغلال وتوسع في تنفيذ الاعفاءات لبعض الأجهزة الحكومية وتقدم الحكومة للمجلس مشروعا لقانون ينظم هذه الاعفاءات والتي تشمل الآتي :

١- تخفيض الرسوم الجمركية على كافة المعدات والادوات والمستلزمات الزراعية من ١٠في المائة و١٥ في المائة الى ٥ في المائة فيما عدا الحفارات والمضخات التي تزيد قدرتها عن٥٠ كيلووات تشجيعا للمزارعين وللحد من تكاليف عوامل الإنتاج الزراعي.

٢- تخفيض الرسوم الجمركية على وسائل النقل الجديدة من ٢٥ في المائة الى ٥ في المائة تشجيعاً للقطاعات الاقتصادية المختلفة وبالذات لقطاع النقل للركاب والبضائع وما يحقق الفائدة لعموم أبناء شعبنا.

٣- تخفيض الرسوم الجمركية على قطع غيار السيارات ووسائل النقل من ٢٠ في المائة الى٥ في المائة لتخفيض تكاليف التشغيل لوسائل النقل المختلفة وبالذات المتقادمة التي تتطلب قطع غيار باستمرار.

٤- تخفيض الرسوم الجمركية على جميع مستلزمات الانتاج من ١٠ في المائة و ١٥في المائة الى ٥ في المائة لتخفيض تكاليف عوامل الانتاج في كافة قطاعات الانتاج الصناعي والتقليدي والحرفي في الحدادة والنجارة والعمارة والحرف وكافة المهن الاخرى.

٥- إعفاء الذهب الخام من جميع الرسوم الجمركية تشجيعا لاقامة معامل التشغيل ولايجاد فرص عمل للمشتغلين في الذهب الذين تم الاستغناء عنهم في البلدان المجاورة وتشجيعهم في إقامة معامل لشغل الذهب وزيادة فرص التصدير للمشغولات الذهبية الى الخارج.

٦- إعفاء الكتب والصحف والمجلات من كافة الرسوم الجمركية القائمة حاليا بنسب ٥ في المائة و١٠في المائة و١٥في المائة للتخفيف على ابنائنا وبناتنا جيل المستقل وتمكينهم من الحصول على زادهم العلمي والثقافي لتاهيلهم لبناء مستقبل اكثر اشراقا.

٧- تخفيض الرسم الجمركية على كافة الأجهزة والادوات والسلع والمعدات الالكترونية الى ٥ في المائة بدلا عن ١٥في المائة .

٨- اعفاء أجهزة المعلوماتية من أجهزة كمبيوتر وبرامج وادوات ووسائل من كافة الرسوم الجمركية.

٩- تخفيض الرسوم الجمركية على جميع أجهزة الفحص الطبي والجراحة والقياس والتجهيزات للمعامل الطبية والمختبرات والعيادات الى ٥ في المائة بدلا من ١٠في المائة.

١٠- اعفاء السيارات والدراجات والمقاعد والكراسي الخاصة بالمعاقين من كافة الرسوم الجمركية.

١١- اعفاء جميع مستلزمات تنظيم الاسرة من وسائل وعقاقير من جميع الرسوم الجمركية والضريبية.

١٢- إعفاء جميع الأدوات والأجهزة الرياضية من جميع الرسوم الجمركية.

١٣- الغاء كافة الاعفاءات الجمركية الممنوحة للوزارات والهيئات والمؤسسات والمصالح الحكومية وحدات الجهاز الاداري للدولة ووحدات القطاع الاقتصادي ولكافة مستورداتها سواء كانت تلك الاعفاءات واردة في قانون الجمارك او في قوانين انشاء الجهات.

ويستهدف هذا الحد من التلاعب والفساد وسوء استغلال هذه الإعفاءات للمنافع الفردية على حساب الموارد العامة للدولة.

١٤- إلغاء كافة الاعفاءات الجمركية الممنوحة حاليا لموظفي الدولة العاملين في الخارج والمتمثلة في السيارات والأثاث والمستلزمات الاخرى

رابعاً : توسيع آفاق الشراكة والتعاون مع شركاء اليمن الاقليميين والدوليين في التنمية .

تعديل مشتقات النفط (البنزين/الغاز المنزلي) تبلغ القيمة العالمية الراهنة لمادة البنزين حوالي ٧٥ ريالا للتر الواحد ويتم حاليا بيع هذه المادة بواقع ٣٥ ريالا وسيؤدي رفع سعر هذه المادة إلى تمكين الحكومة من مصادر مالية تؤمن تنفيذ الإجراءات الموضوعة لتحسين المعيشة ولتحفيز النشاط الاقتصادي المشار إليه.. وتدرك الحكومة ان هذه الزيادة ستؤدي إلى ارتفاع بعض الأعباء في بعض القطاعات الاقتصادية وبالذات في قطاع النقل ولهذا فسيتم تنفيذ إجراءات تعويض تعادل هذه التكاليف من خلال :

أ- تخفيض الرسوم الجمركية على قطع غيار السيارات ووسائل النقل القائمة حاليا.

ب- تخفيض الرسوم الجمركية على السيارات ووسائل النقل الجديدة.

إضافة إلي الإجراءات الأخرى المشار إليها عن طريق تخفيض الدعم جزئياً عن مادة الغاز المنزلي وبذلك رفع سعر الدبة للمستهلك لتتناسب مع المتغيرات السعرية الأخرى.

ان هناك احتياجاً كبيراً لدفع عملية تمويل التنمية من مصادر خارجية تتمثل في المساعدات والمنح والتسهيلات التي تقدمها لبلادنا مجموع الدول والمنظمات المانحة.

واننا على ثقة بان شركاء التنمية من المانحين سيزيدون من مساهماتهم في التمويلات المخصصة للانماء الاجتماعي والاقتصادي اذا ما ادركوا جديتنا في التعامل مع قضايانا.

الاخ الرئيس
الاخوة الأعضاء

ما اشرت اليه انفا من عرض وتوضيح لمجمل ما تتضمنه الاجراءات الاقتصادية والمالية والادارية التي ستستخدمها الحكومة يتطلب مؤازرتكم ووقوفكم مع الحكومة في مسيرة عملية الاصلاح الاقتصادي.

ويتفق مع توصيات مجلسكم الموقر المصاحبة لإقرار الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٠٤م والتي سبق التنويه اليها حيث اقر مجلسكم الموقر الزام الحكومة بعدم اجراء اي اصلاحات وتعديلات سارية الا بعد العودة اليكم وحيث أن الامر يتطلب النظر اليه بكل أبعاده وعوامله وانعكاساته الايجابية منها والسلبية فارجو ان تسمحوا لي بالأشارة الى بعض المسائل ذات الصلة وهي

اولا: ان ما حققته بلادنا بقيادتها السياسية الرشيدة من نجاحات في مجال برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري في المرحلة الماضية قد كان بمثابة صمام امان لتجنب حدوث انهيار محقق في المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية وما كان سيترتب على ذلك من انعكاسات خطيرة على بقية الجوانب المختلفة اولها المستوى المعيشي للاغلب ان لم نقل كل فئات الشعب اليمني.

والحقيقة المؤكدة بشهادة اغلب الدول والمؤسسات والهيئات الدولية والاقليمية ان تلك النجاحات ما كان لها ان تتحقق لولا حكمة وتوجيهات قيادتنا السياسية على مختلفة الأصعدة داخليا وخارجيا التي أوجدت العوامل وهيئات الظروف المناسبة لكل ما تحقق وفي مختلف المجالات رغم محدودية الامكانيات وتعقيد الظروف الداخلية والخارجية.

ثانيا : الحقيقة الثانية انه لو حدث تاخير في تنفيذ برنامج الأصلاح الشامل لكانت قد حدثت كارثة على مختلف الجوانب ويكفي الإشارة الى موضوع واحد وهو انهيار سعر الريال امام الدولار والعملات الاجنبية ومدى انعكاساته السلبية على مختلف الجوانب معيشية واجتماعية واقتصادية وأمنية وسياسية

ثالثا : الحقيقة الثالثة وهي انه اذا كان ما تم تنفيذه من برنامج الاصلاح الشامل حتى التاريخ قد اوقف عملية الانهيار الشامل فإن عدم استكمال تنفيذ البرنامج سوف يفاقم الاختلالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية وأولها المعيشية حتى يتم استهلاك الايجابيات التي تحققت مما تم تنفيذه من البرنامج ومن المؤكد ان تعود الأوضاع الى درجة التدهور والخطورة بل يمكن ان تكون اشد مما كانت عليه في السابق ويكفي الإشارة هنا الى استمرارية موضوع دعم المشتقات النفطية وما يمثله من اثار سلبية مباشرة من نزيف لأهم مورد من موارد الخزانة العامة ودعم لعملية تهريبها الى خارج البلاد وهذا يعني دعم المستهلك في هذه الدول على حساب احتياجات المواطن اليمني هذا بخلاف عدم توفر موارد حقيقية لإعادة هيكلة الأجور وتوفير الخدمات الضرورية وليس الأساسية ناهيكم عن الجوانب غير المباشرة وأولها عدم توفر الإمكانات والظروف المناسبة لخلق مجالات جديدة للانتاج والاستثمار.

رابعا : الحقيقة الرابعة اذ كانت بلادنا قد استطاعت ايجاد اصلاحات سياسية وديمقراطية رغم صعوبة وتعقيد العوامل والظروف الداخلية والخارجية فإن عملية المضي في استكمال الاصلاحات الاقتصادية والمالية تمثل عملية مكملة وضرورية لاستمرارية تحديث وتطوير هذا البلد الحبيب وينبغي الاستفادة من الدعم الخارجي من الدول والمؤسسات والهيئات المانحة والحصول على المزيد من ذلك بدلا من تاخير الاجراءات في استكمال برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري الذي سيترتب عليه تراجع هذا الدعم رغم ما تحقق من نجاح في الاصلاحات السياسية والديمقراطية والذي سوف يتاثر بتدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية والادارية في حالة عدم الاستمرار في تنفيذ برنامج الاصلاح.

خامسا : ان عملية الكي للجسم الذي يشتكي من مرض في بعضه افضل من عملية البتر واذا كان الكي سوف يؤلم لفترة فانه كلما كانت عملية الكي مبكرة فان الشفاء سيكون في فترة أقصر إضافة الى تجنب عمليات أشد الما وضررا من الكي وهذا ما تأكد للجميع من خلال ما تم تنفيذه من برنامج الاصلاحات الشاملة ابتداء من عام ١٩٩٥م حتى التاريخ فمن الحقائق انه لو لم يتم تنفيذ ما تم تنفيذه من برنامج الاصلاحات لكانت الأوضاع ماساوية على مختلف الجوانب وعلى جميع فئات الشعب.

وعليه فإن التراجع عن استكمال تنفيذ حزمة الاجراءات لايضمن استمرار الأوضاع على ما هي عليه بحلوها ومرها بل ان المؤكد انها ستكون على مختلف الجوانب اكثر مرارة.

الثورة
يومية - سياسية - جامعة
تصدر عن: مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر
نائب رئيس التحرير: ياسين المسعودي
مدير التحرير: عبدالرحمن بجاش
نائب مدير التحرير: محمد قاسم الجرموزي
سكرتيرا التحرير: محمد عبدالماجد العريقي
ابراهيم المعلمي
الادارة العامة: صنعاء - شارع المطار ■ ص.ب: ١٤٧٥،٢١٩٥ ■ تليفون: ٣٢-٣٢١٥٢٨ / ٣٢١٥٣٣ ■ فاكس: ٣٣٢٥٠٥ / ٣٣٤٩١٤
■ الاعلانات : ٢٧٤٠٣٨ ■ التوزيع : ٢٧٤٠٣٧ ■ الاشتراكات : ٢٧٤٠٣٦ ■ الفاكس : ٢٧٤٠٣٥
الفروع: ■ عدن : ٢٣١٧٨٣ / فاكس ٢٣٣٣٥٤ ■ تعز : ٢٢٠٨٠٠ /فاكس : ٢٢٠٩٠٠
■ الحديدة : ٢٤٥٥٤٢ فاكس: ٢١١٥٣٧ ■ حضرموت : ٣٠٣٩٣٠ فاكس : ٣٠٣٩٣١ ■ إب: تلفاكس: ٤٠٠٢٥١